أداء الاقتصاد الفلسطيني

مركز رؤية للتنمية السياسية

أداء الاقتصاد الفلسطيني

إعداد:

رغد عزام

محمد نصار

تاريخ النشر: 2023/7

جميع الحقوق محفوظة ©

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية إلى أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح، بالإضافة إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، ونبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية، لاسيما الشعب الفلسطيني.

يهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية على تطوير مهاراتها وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، كما يسعى إلى تنمية المهارات السياسية لدى الشباب، وفهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

مقدمة

يقدم هذا التقرير عرضاً لأبرز المؤشرات الاقتصادية لوصف أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2022 والتغيرات التي طرأت عليه وأثرت على نموه، إذ اختُتِم العام بنمو حذر في الناتج المحلي رغم اتساع فجوة الاستيراد وتراجع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي. انطلق هذا التقرير بدايةً من التطورات الديموغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم تعرض التقرير لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته من القطاعات الاقتصادية الرئيسية بما في ذلك الزراعة والصناعة والخدمات والإنشاءات والتجارة. بعد ذلك تطرق التقرير لسوق العمل الفلسطيني والمالية العامة للسلطة الفلسطينية خلال العام. وسيخصص هذا التقرير مساحة للحديث عن الأوضاع الاقتصادية المتردية في قطاع غزة وارتفاع نسب الفقر والبطالة فيه.

التطورات الديموغرافية

نما عدد الفلسطينيين خلال عام 2022 نموا طبيعيا ليبلغ عددهم الإجمالي حول العالم حوالي 14.3 مليون فلسطيني، 5.4 مليون منهم يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1.7 مليون يقيمون في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1984، 6.4 مليون يقيمون في الدول العربية، 761 ألف يقيمون في الدول الأجنبية.

شكل رقم (1): نسبة السكان الفلسطينيين حول العالم لعام 2022

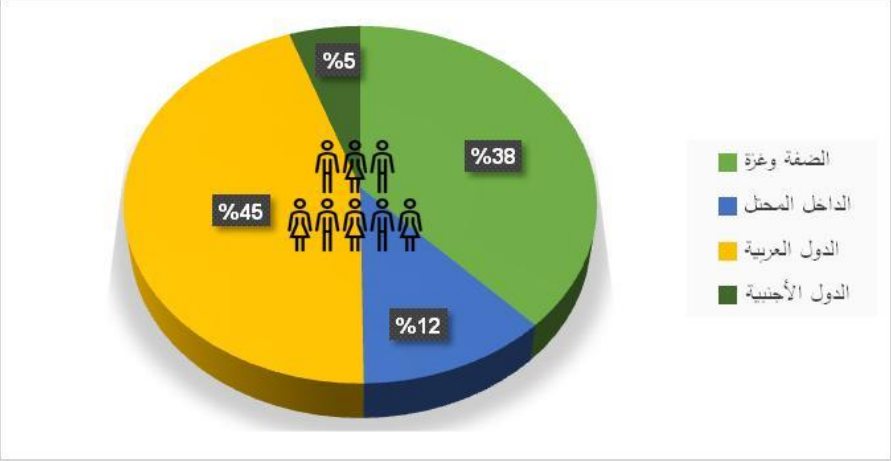

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، الفلسطينيون في نهاية عام 2022.

توزع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بين 59.5% في الضفة الغربية، و40.5% في محافظات قطاع غزة الخمسة. يوضح الشكل رقم (2) التوزيع النسبي لسكان الضفة والقطاع بين المحافظات الفلسطينية المختلفة حتى نهاية عام 2022،

بحيث تشكل الخليل النسبة الأكبر من حيث عدد السكان والتي بلغت حوالي 15% من إجمالي السكان، تليها مدينة غزة بحوالي 14% ثم القدس بحوالي 9%. بينما شكلت محافظة أريحا والأغوار النسبة الأدنى بواقع 1% من السكان. ومن اللافت للنظر أن نسبة الذكور والإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة متساوية تقريبا، بواقع 51% ذكور و49% إناث لكليهما[1].

شكل رقم (2): التوزيع النسبي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لعام 2022

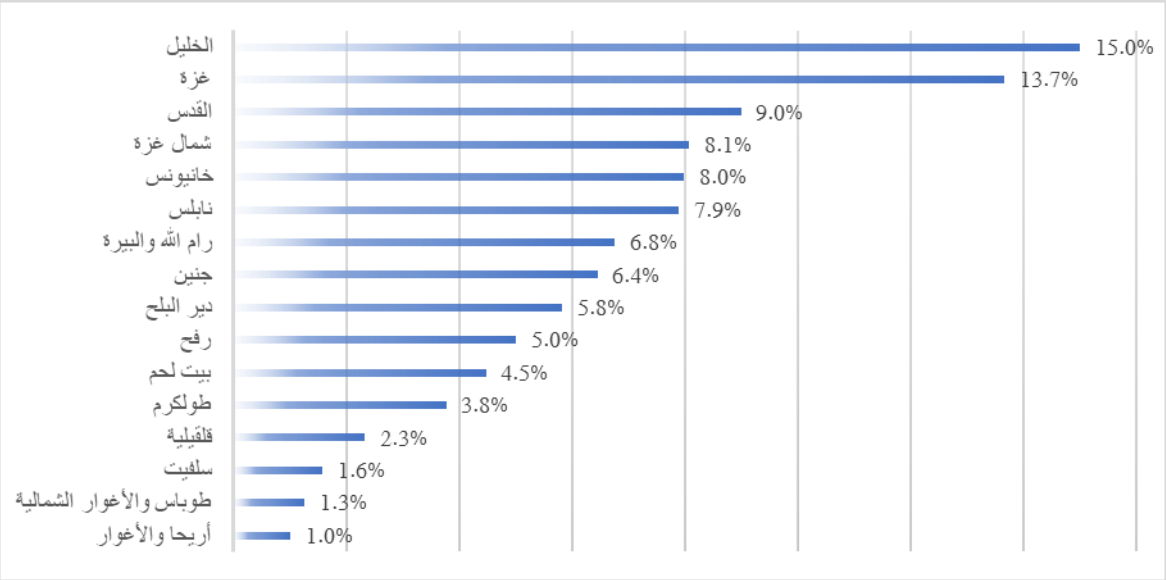

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، الفلسطينيون في نهاية عام 2022.

الناتج المحلي الإجمالي

شهد العام 2022 نموا بمعدل 3.93% على أساس سنوي، مرتفعا خلال الربع الرابع بحوالي 2.84% مقارنة بالربع السابق، فعلى الرغم من التباطؤ الذي شهده الربع الأول من عام 2022 مقارنة بسابقه إلا أن الأرباع الثلاثة اللاحقة قد سجلوا ارتفاعات متتالية ليصل إجمالي الناتج المحلي السنوي إلى حوالي 15.6 مليار دولار[2]. هذا على الرغم من الانخفاض الشديد في الدعم الخارجي الموجه لدعم موازنة السلطة الفلسطينية وعلى الرغم من الاقتطاعات المتواصلة من أموال المقاصة قبل تحويلها لخزينة السلطة الفلسطينية. يفصّل الشكل رقم (3) قيمة الناتج المحلي الإجمالي الربعي بالإضافة لنسبة النمو التي شهدها كل ربع على حدة.

[1] النسب المئوية من حسابات الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، الفلسطينيون في نهاية عام 2022.

[2] النسب المئوية من حسابات الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2022-2021).

الشكل رقم (3): الناتج المحلي الإجمالي الربعي لعام 2022 بالأرسعار الثابتة ومعدلات النمو

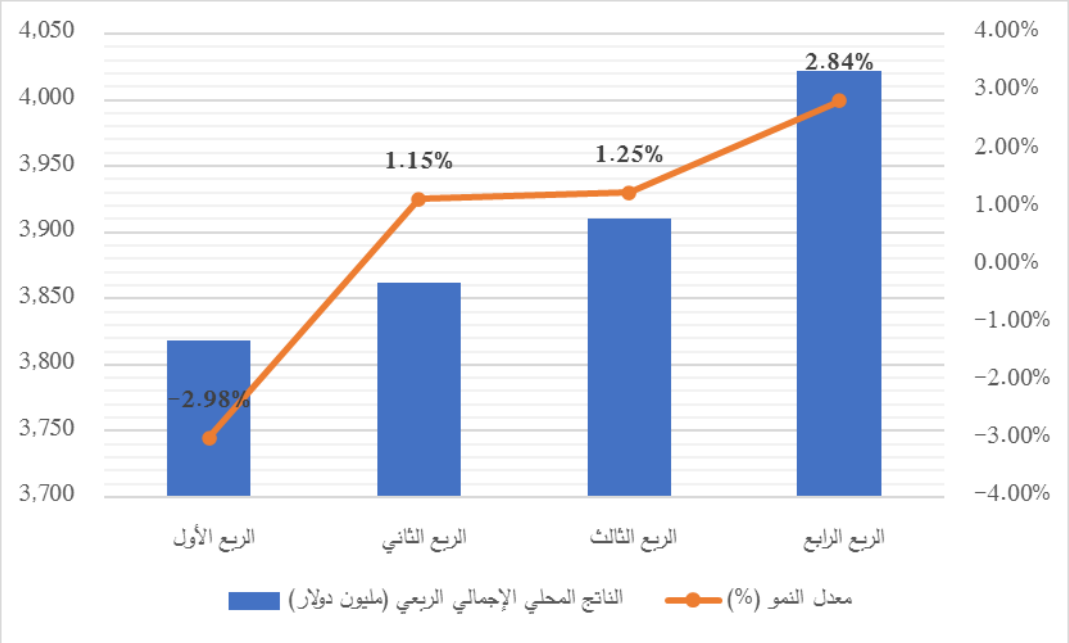

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2021-2022)

وقد شهد قطاع غزة ازدهارا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أعلى من النمو الحاصل في الضفة الغربية، بما نسبته 3.6% في الضفة الغربية و5.6% في قطاع غزة، مما أثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما، فوصل نصيب الفرد في الضفة الغربية لحوالي 4458.3 دولار وفي قطاع غزة حوالي 1256.8 دولار[3]. ويوضح الشكل رقم (4) حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2022.

[3] المصدر السابق.

الشكل رقم (4): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة والربع لعام 2022 بالأسعار الثابتة (دولار)

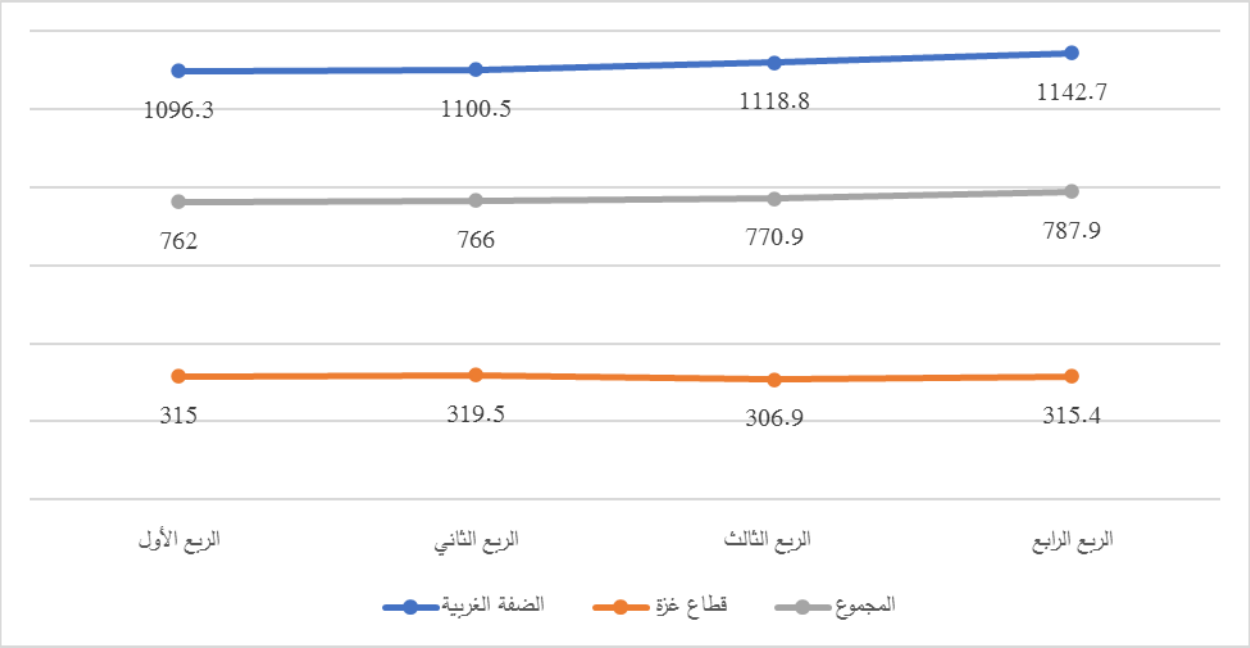

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2021-2022).

وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية، فقد شكل قطاعي الخدمات والصناعة المحرك الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام، فعلى أساس سنوي، شهد عام 2022 ارتفاعا بحوالي 1.40% في النشاط الخدمي وحوالي 1% في النشاط الصناعي، أما قطاع الزراعة فقد انخفض أداؤه خلال العام بحوالي 9% وتلاه قطاع الإنشاءات في الانخفاض بحوالي 4.30%، أما قطاع التجارة فقط تباطأ بأقل من درجة مئوية واحدة. ويشكل قطاع الخدمات النسبة الأعلى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والذي وصلت مساهمته خلال عام 2022 إلى حوالي 60%، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بحوالي 18%، ثم قطاع الصناعة فالزراعة فالإنشاءات[4].

[4] المصدر السابق.

الشكل رقم (5): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي حسب الربع لعام 2022 (%)

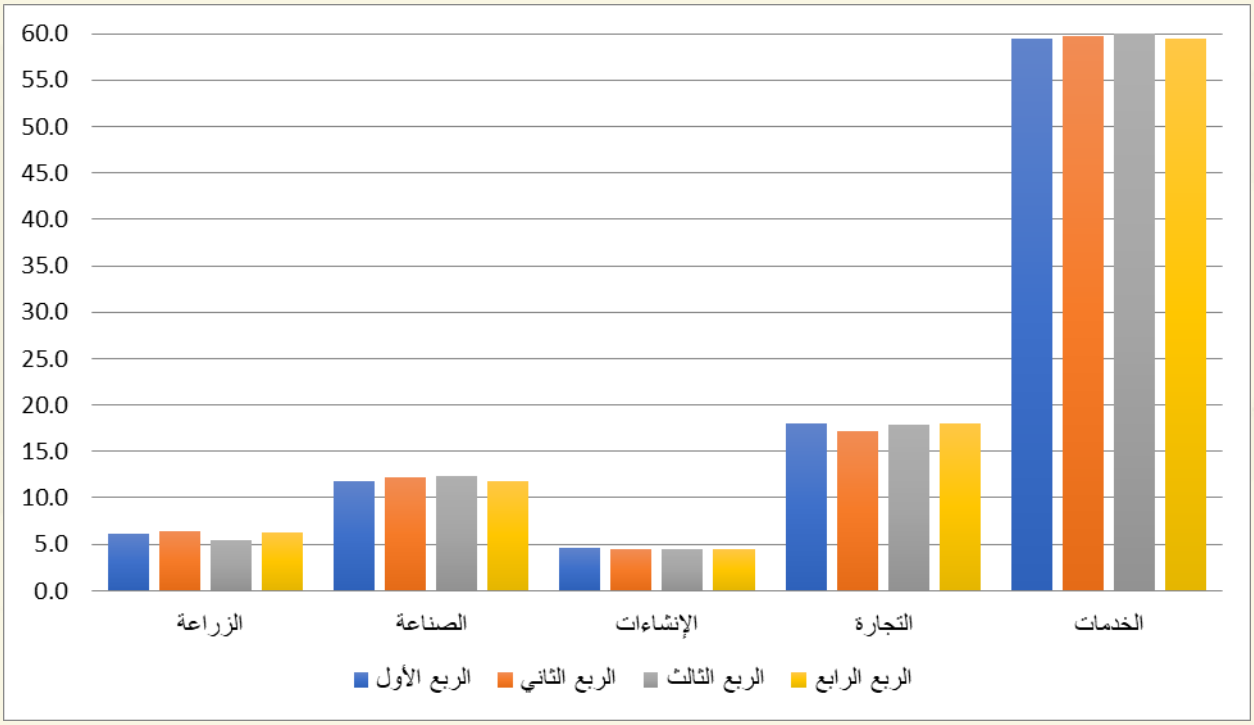

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، إحصاءات الحسابات القومية الربعية (2021-2022).

خلال العام 2022 نما الطلب الكلي في فلسطين (باستثناء الاستهلاك الحكومي نتيجة الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وتراكم متأخراتها)، إذ شهد الاستهلاك الخاص نموا بمعدل 17.6%، وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق الاستثماري الذي نما بمعدل 6.1% خلال العام[5]. وقد نتج عن هذا الارتفاع في الطلب الإجمالي ارتفاعا في الاستيراد بمعدل سنوي بلغ حوالي 27.67%، وفي ذات الوقت ارتفعت الصادرات خلال العام بحوالي 8.66% [6]، إلا أن الميزان التجاري لا زال يعاني من فجوة ملحوظة نتيجة لارتفاع الواردات بنسبة أعلى من الصادرات، ويوضح الشكل رقم (6) الصادرات والواردات السلعية الربعية والميزان التجاري.

[5] سلطة النقد الفلسطينية، (2023)، تقرير التطورات الاقتصادية للربع الرابع لعام 2022.

[6] النسب المئوية من حسابات الباحثة بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الشهر والربع والبلد للعامين 2021 و 2022، إحصاءات شهرية.

الشكل رقم (6): الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الربع للعام 2022 (مليون دولار)

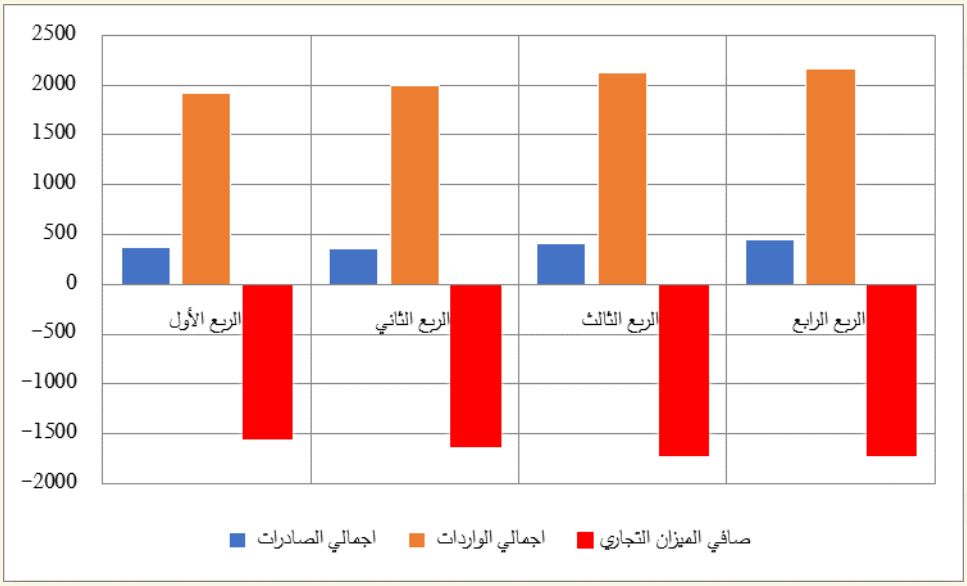

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، الصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الشهر والربع والبلد للعامين 2021 و 2022، إحصاءات شهرية.

ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على النسبة الأكبر من التبادلات التجارية الفلسطينية، فقد مثلت الواردات من الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2022 حوالي 56.59% من إجمالي الواردات الفلسطينية، أما الصادرات الفلسطينية فقد شكلت حوالي 88% منها مع الكيان المحتل، وبالتالي فإن الانكشاف لاقتصاد الاحتلال لازال قائما ولا تزال العلاقات التجارية معتمدة بشكل جذري عليه.

سوق العمل

بلغ عدد العاملين في مناطق السلطة الفلسطينية عام 2022 حوالي 1,069.4 ألف عامل، منهم 781.3 في الضفة الغربية و288.1 في قطاع غزة. وقد شهد العام ارتفاعا في نسبة المشاركة في القوى العاملة لتصل إلى 45.4% مرتفعة من 43.8% في العام الماضي، أما معدلات البطالة فقد بلغت 25.5% توزعت ما بين 20% للذكور و40% للإناث، كان منها 14% في الضفة الغربية و45.3% في قطاع غزة. أما من حيث القطاعات الاقتصادية فيوضح الشكل رقم (7) نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، فقد تركزت النسبة الأكبر من العاملين في قطاع الخدمات بواقع 60% من إجمالي العاملين، في حين أن 18.8% يعملون في قطاع الإنشاءات، أما في القطاعات الإنتاجية الرئيسية فقد كانت النسبة ضئيلة، بحيث بلغت نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة 13% و 6.3% على التوالي.

الشكل رقم (6): التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للعام 2022 (%)

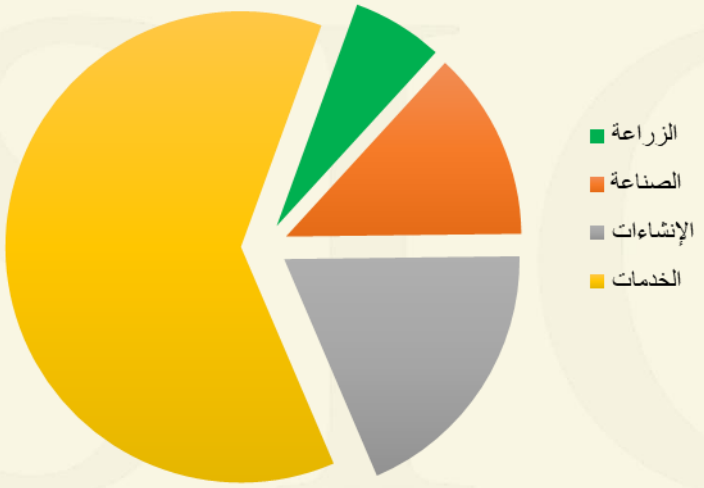

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023)، مسح القو ى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي– 2022

وقد شهد عام 2022 ارتفاع في أعداد العمال الفلسطينيين العاملين في الداخل المحتل بنسبة 33% مقارنة بالعام الفائت، ليصل عددهم خلال العام حوالي 193 ألف عامل. يبلغ متوسط الدخل اليومي للعاملين في مناطق السلطة الفلسطينية حوالي 103.6 شيكل، في حين أن دخل العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل يبلغ حوالي 276.8 شيكل[7].

المالية العامة

شهد عام 2022 تطورا في الإيرادات الحكومية، وتحديدا الربع الرابع الذي نما بمعدل 7.5% على أساس سنوي، وقد بلغت الإيرادات الحكومية خلال العام حوالي 4.7 مليار دولار. وقد كان النمو يتوزع ما بين نموا في أموال المقاصة بحوالي 13.30% مقارنة بالعام الماضي، في حين نمت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال نفس الفترة بحوالي 15.40%. وعلى الرغم من أن المنح والمساعدات المقدمة لموازنة السلطة الفلسطينية قد انخفضت خلال الأعوام الأخيرة الماضية وتراجعت بشكل ملحوظ، إلا أن عام 2022 قد شهد نموا طفيفا بحوالي 7.30% مقارنة بعام 2021. ويوضح الجدول رقم (1) قيمة الإيرادات والنفقات الحكومية ومصادر التمويل خلال عام 2022 [8].

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023)، مسح القو ى العاملة لعام 2022، رام الله، فلسطين.

[8] النسب المئوية من حسابات الباحثة بالاستناد إلى بيانات سلطة النقد (2023)، المالية العامة (1996 – 2022).

الجدول رقم (1): الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية على الأساس النقدي (مليون دولار)

البند	القيمة (مليون دولار)
الإيرادات	4685.06
إيرادات جباية	1775.5
إيرادات مقاصة	3146.2
إرجاعات ضريبية	(236.6)
النفقات	4336.15
النفقات الجارية وصافي الإقراض	4158.1
النفقات التطويرية	178.1
المنح والمساعدات	344.82
الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)	348.91
الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)	693.73

المصدر: المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، (2023)، المالية العامة (1996 – 2022).

وعلى الرغم من الرقم الذي يظهر في الجدول والذي يُظهر بأن خزينة السلطة حققت فائضا بعد المنح والمساعدات بحوالي 694 مليون دولار، إلا أن هذا لا يعكس الواقع المالي الفعلي للحكومة، فالحكومة لم تتمكن من دفع جميع المستحقات المترتبة عليها، بحيث بلغت المتأخرات في عام 2022 حوالي 3.5 مليار شيكل (أي ما يعادل حوالي مليار دولار)، تمكنت الحكومة من دفع ما نسبته 54% منها وتراكم عليها متأخرات مع نهاية عام 2022 بحوالي 1.6 مليار شيكل (أي ما يعادل حوالي 464 مليون دولار)، وقد وصل الدين العام الحكومي المحلي والخارجي خلال ذات العام حوالي 3.5 مليار دولار أو ما يعادل 18% من الناتج المحلي الإجمالي [9].

التضخم

لم يكن الاقتصاد المحلي استثناءً خلال العام 2022 أمام الضغوط التضخمية التي عانت منها الاقتصادات العالمية، فقد عزا صندوق النقد الدولي هذه الموجة الهائلة من التضخم خلال العام إلى عدة أسباب كان من أهمها الارتفاع العالمي لأسعار الوقود والغذاء ونقص الإمدادات في ظل استمرار الحرب الروسية– الأوكرانية، بالإضافة إلى تباطؤ سلاسل التوريد

[9] سلطة النقد الفلسطينية، (2023)، التقرير السنوي لعام 2022.

نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي للصين التي تعتبر الأبرز والأهم في هذه السلاسل والتي شهدت توترات عديدة خلال جائحة كورونا مما أثر سلبا على نشاطها الاقتصادي[10]. وقد استجابت الأسعار المحلية للمؤثرات الخارجية بسبب اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات في ظل ارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي أدت العوامل التي تدفع باتجاه رفع أسعار الواردات إلى رفع أسعار السلع المستوردة وتحديدا السلع الأساسية من وقود وغذاء. يوضح الشكل رقم (9) نسبة التضخم لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل رقم (9): معدل التضخم حسب المنطقة والربع للعام 2022 (%)

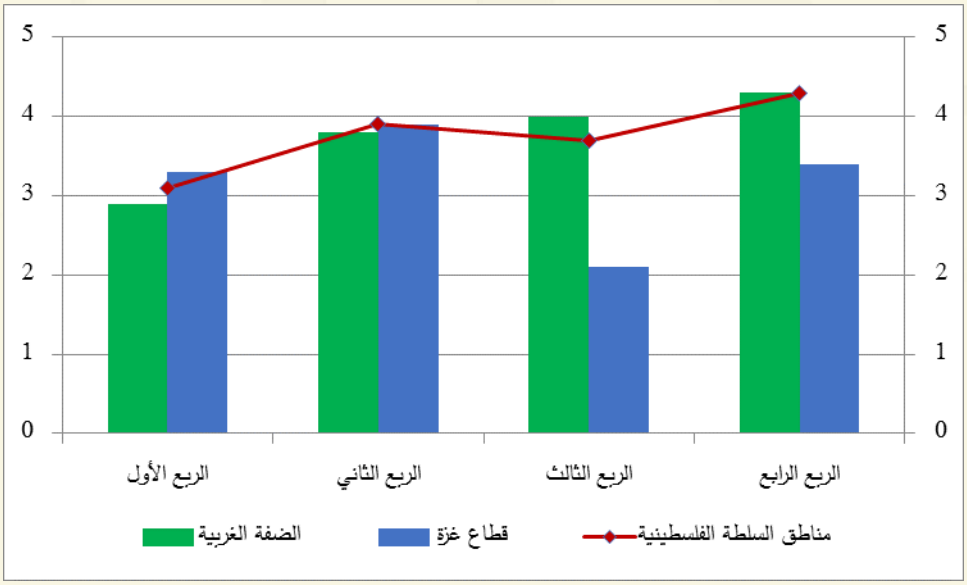

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، (2023)، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

محليا، سجل الربع الرابع من العام 2022 ارتفاعا ملحوظا في معدل التضخم والذي وصل إلى حوالي 4.3% كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، وذلك استجابة لارتفاع تكلفة الواردات وارتفاع معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لفلسطين ولدى الاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على النسبة الأكبر من التجارة الفلسطينية الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الشيكل أمام العملات الأخرى، هذه العوامل مجتمعة رفعت من أسعار الواردات وزادت تكلفة البضائع الأساسية مسببةً ارتفاعا عاما بالأسعار في السوق الفلسطيني.

تطورات مؤشري البطالة والفقر في قطاع غزة

[10] IMF. (2022). World Economic Outlook, October 2022: Countering the Cost-of-Living Crisis. Washington, DC.

يعيش السكان في قطاع غزة ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة العدوان المستمر والحصار المفروض منذ أكثر من 16 عام، وكذلك الأوبئة والكوارث الطبيعية، وتأثير الأزمة العالمية، حيث كانت لتلك الأسباب مجتمعة تأثيراً مباشراً على الانهيار الاقتصادي التدريجي في القطاعات المختلفة الزراعية، الصناعية، الخدماتية، التجارية مما أدى إلى استدامة الفقر والبطالة في قطاع غزة.

بلغ عدد سكان قطاع غزة نهاية العام 2022م حوالي 2,375,259 نسمة [11] ، حيث يعاني السكان من معدلات فقر وبطالة وانعدام أمن غذائي مرتفعة، وتشير آخر البيانات الصادرة عن البنك الدولي بأن حوالي 60% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر[12] أي حوالي 1,425,155 فرد [13]. كما تشير بيانات مسح القوى العاملة (15 سنة فأكثر) الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأول من العام 2023[14] بأن نسبة البطالة في قطاع غزة 46%، بواقع 247,000 عاطل عن العمل، وقد بلغت نسبة البطالة بين فئة الشباب الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى (19–29) سنة حوالي 26% في قطاع غزة، كما أن 88% من العاملين في القطاع الخاص بغزة يتلقون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور[15]، وقد بلغ معدل الأجر الشهري لمن يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور حوالي 722 شيكل (206 دولار[16]).

وضمن جلستها الأسبوعية بتاريخ 2023/3/15، قررت لجنة متابعة العمل الحكومي تشكيل لجنة الأجور في قطاع غزة، بهدف دراسة واقع الأجور والسياسات العامة للأجور وفقا للمستوى المعيشي وخط الفقر ومستوى الإنفاق في قطاع غزة[17]، ولم يصدر أي تقرير بنتائج جلسات اللجنة.

---

[11] صحيفة فلسطين، (2023). "الداخلية" تعلن تعداد سكان قطاع غزة حتى نهاية 2022، انظر الرابط https://felesteen.news/post/126059

[12] خط الفقر المدقع يعكس احتياجات الأسرة المعيارية المكونة من خمس أفراد (أب وأم وثلاثة أطفال) من المأكل والمشرب والمسكن ويقدر بحوالي 1974 شيكل أي (564 دولار) وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[13] أونكتاد، (2022). تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. ص 6 ، انظر الرابط https://unctad.org/system/files/official-document/tdbex72d2_ar.pdf

[14] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). مسح القوى العاملة الربع الأول 2023، رام الله– فلسطين. انظر الرابط https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ012023A.pdf

[15] الحد الأدنى للأجور يبلغ 1880 شيكل

[16] دولار = 3.5 شيكل

[17] وكالة شهاب (2023). تشكيل لجنة لدراسة الحد الأدنى للأجور برئاسة وزارة العمل بغزة، نشر بتاريخ 2023/03/15 انظر الرابط https://shehabnews.com/post/119580

كما باتت المصادر التي يعتمد عليها فقراء غزة في توفير احتياجاتهم الأساسية مهددة فعلى صعيد المساعدات النقدية والتي تستهدف حوالي 180 ألف أسرة، فقد وجدت السلطة الفلسطينية صعوبات كبيرة في توفير مساهمتها في الدفعة المالية لبرنامج التحويلات النقدية (شيك الشؤون)، حيث لم ينتظم صرف الدفعات المالية[18] خلال العامين 2021 و 2022 لأسباب تتعلق بالمانحين وكذلك بالأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية، حيث تحصل من خلال البرنامج حوالي 80,000 أسرة[19] على مبلغ متوسطه 440 شيكل (137.5 دولار) شهرياً يدفع بشكل ربع سنوي، وفيما يتعلق بالمنحة القطرية للأسر المتعففة والتي تستهدف أكثر من 100,000 أسرة أخرى بمبلغ 320 شيكل (91.4 دولار) شهرياً فيرتبط صرفها بالوضع السياسي والأمني في قطاع غزة[20].

وعلى صعيد المساعدات التموينية والتي تستهدف حوالي 196,000 أسرة بواقع 1,371,775 فرد فقد أعلن برنامج الأغذية العالمي[21] عن قراره بتعليق 60% من خدماته في الأراضي الفلسطينية بسبب أزمة في التمويل كما أعلن البرنامج[22]، حيث يقدم البرنامج في قطاع غزة قسائم شرائية لحوالي 46,000 أسرة بواقع 230,000 فرد في (حيث يحصل الفرد على قسيمة شرائية شهرية 35 شيكل أي 10 دولارات)[23]، وسيشمل التعليق 200,000 فرد في الأراضي الفلسطينية، منهم 100,000 فرد في قطاع غزة[24].

وكذلك تجد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) صعوبات تتعلق بتوفير التمويل اللازم لأنشطتها، وخاصة برنامج المساعدة التموينية التي توزعها الأونروا لحوالي 150,000 أسرة بواقع 1,141,775 لاجئ مسجل لدى الأونروا

---

[18] نصار، محمد (2023). ملخص تقرير مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط 2023، انظر الرابط https://pal-studies.ps/post/1154

[19] الأسرة المعيارية في فلسطين مكونة من خمس أفراد أب وأم وثلاثة أطفال

[20] وكالة الأناضول (2022). تفاهم قطري أممي لتوزيع منحة مالية على 100 ألف أسرة بغزة، نشر بتاريخ 2023/08/21 انظر الرابط https://cutt.us/MhKTS

[21] وزارة التنمية الاجتماعية (2023). التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لقرار تعليق-إيقاف برنامج الأغذية العالمي لخدماته في قطاع غزة، غزة-فلسطين. انظر الرابط https://cutt.us/jpAwz

[22] برنامج الأغذية العالمي (2023). برنامج الأغذية العالمي قد يضطر إلى تعليق عملياته في فلسطين بسبب نقص التمويل، نشر بتاريخ 2023/05/11، انظر الرابط https://cutt.us/liPWD

[23] وزارة التنمية الاجتماعية (2023). التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لقرار تعليق-إيقاف برنامج الأغذية العالمي لخدماته في قطاع غزة، غزة-فلسطين. انظر الرابط https://cutt.us/jpAwz

[24] المرجع السابق

في قطاع غزة حيث يحصل اللاجئ على حصة غذائية كل ثلاثة شهور تقدر بحوالي 73 شيكل (21 دولار) أي 7 دولارات شهرياً للفرد[25] .

مما سبق نجد أن الفرد في الأسرة الفقيرة بالكاد يحصل على 2 دولار يومياً من المساعدات النقدية والتموينية الدورية أي أقل من خط الفقر الدولي والذي يبلغ 2.15 دولار يومياً [26]، والذي يعكس احتياجات الفرد الأساسية من المأكل والمشرب، وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة لتحسين ظروف العمل وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وبالتوازي فإن أي تعليق أو إيقاف للمساعدات سواء النقدية أو الغذائية في قطاع غزة سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية.

[25] بوابة اللاجئين الفلسطينيين (2023). "أونروا" تعلن موعد وعدد المستفيدين من الدورة الجديدة للمساعدات الغذائية، نشر بتاريخ 2023/05/07، انظر الرابط https://cutt.us/ynQZn

[26] البنك الدولي (2022). صحيفة وقائع: تعديل خطوط الفقر العالمي، انظر الرابط https://cutt.us/SxZHg